

* الحصول على مرجع محاسبي موحد للدول التي تقبل العمل بها.

و منه نجد أن الهدف العام لاعتماد مرجع محاسبي موحد هو وضع للعمل لغة محاسبية موحدة في إطار واسع لتوحيد الأسواق المالية ، وعليه الحصول على لغة محاسبية دولية يعتمد عليها عند إعداد القوائم المالية لكل المؤسسات ، و لم يتأتى ذلك إلا بعد الصراع الطويل لسنوات طويلة لتأثيرات عدة أطراف منها مكاتب المحاسبة و المراجعة الكبرى ، الشركات متعددة الجنسيات ، التجمعات القطاعية ، هيئات التوحيد المحاسبي المحلية الخ .

ففي عالم أين رؤوس الأموال و الأسواق و المؤسسات أصبحت عالمية ، فالمحاسبة أيضا لا بد لها أن تكون عالمية للوصول إلى هدف القدرة على مقارنة الأداء و الكفاءات المختلفة. و قبل التطرق للهيئات الدولية المكلفة بالتوحيد المحاسبي على المستوى الدولي نتطرق أولا للتوحيد المحلي لبعض الدول التي لها السبق في هذه العملية و كان لها الأثر الكبير في اعتماد معايير محاسبية دولية.

2.1: الهيئات المحلية المكلفة بالتوحيد المحاسبي:

إن فكرة التوحيد المحاسبي وقبل أن تصبح ضرورة عالمية كانت أولا ضرورة محلية على مستوى الدول و التي في الأول كان للمحاسب في أي شركة استخدام تقنياته و مبادئه الخاصة ليعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة و التي أصلا تخدم أصحاب هذه المؤسسات و ترعى مصالحهم في المرتبة الأولى و لكن التطور الذي حدث و خاصة انفصال الإدارة عن الملاك و كثرة الأطراف التي تستخدم تلك القوائم التي تعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة أدى ذلك إلى وجوب تنميط العمل المحاسبي بشكل يخدم مصالح مختلف الأطراف كأحد المطالب الأساسية للمحاسبة الحديثة ، وعليه يمكن ذكر بعض التجارب للتوحيد المحاسبي في عدة أقطار و نبدأ بالولايات المتحدة الأمريكية لما لها من تأثير كبير على وجوب التفكير في التوحيد الدولي.

في الولايات المتحدة الأمريكية: و كنتيجة لكل هذا كانت أول تجربة للتوحيد المحاسبي في

الولايات المتحدة الأمريكية فقبل 1900 لم يتطلب اقتصادها سوى نمط بسيط نسبيا من الوظيفة المحاسبية ، فقد كانت الملكية الفردية هي الشكل الشائع للمنشآت وقد ركزت التقارير المالية على جوانب السيولة و القدرة على الدفع و اقتصر على الاستخدام الداخلي ، أما في

الفترة من 1900 إلى 1929 فظهور الشركات الضخمة و التي اتسمت بانفصال الملكية عن الإدارة و زيادة حجم الاستثمار و المضاربة أدى إلى طلب الحاجة إلى من الإفصاح و تحول التركيز إلى القدرة على توليد الدخل ، و كنتيجة لانهايار الأسهم و أزمة الكساد العظيم سنة 1929 ، و زيادة عدم الرضا عن التقارير المحاسبية بذلت الحكومة الفيدرالية و بورصات الأوراق المالية و مهنة المحاسبة جهودا كبيرة لتحسين المحاسبة ، و عليه تم تبني مجموعة من المبادئ و الإجراءات و المعايير الموحدة التي أطلق مصطلح " المبادئ المحاسبية المتعارف عليها " ، و بالرغم من أن هذه المبادئ حظيت بالقبول العام على مدار الزمن بسبب تطبيقها على مجال واسع ، إلا أنها أثارت بعضا من الجدل و الانتقاد في الولايات المتحدة الأمريكية هناك العديد من المنظمات و الهيئات التي لها تأثير كبير في وضع المبادئ المتعارف عليها و التي نذكر أهمها:

*** لجنة تداول الأوراق المالية (SEC) Securities and Exchange Commission**

Commission) : أنشأت هذه اللجنة سنة 1934 كنتيجة للانهايار الواسع في منشآت الأعمال و أسواق الأوراق المالية ، و هي هيئة حكومية تتولى تنفيذ قوانين هيئات الأوراق المالية و غيرها من القوانين في أمريكا إذ يجب على كل الشركات التي تصدر أوراق مالية أن تعد قوائمها المالية وفق مبادئ هذه اللجنة ، و في ظل القوانين العديدة التي تشرف على تنفيذها هذه الهيئة أصبح لها نفوذ كبير في مجال الإجراءات المحاسبية و نماذج القوائم المالية التي تقترحها هذه الهيئة ، و بالتالي أرسى القواعد الأساسية لوضع مجموعة من المبادئ و الإجراءات التي تلقى قبولا عاما و التي تعدها مختلف الأطراف التي لها علاقة بالتوحيد المحاسبي خاصة المهنيين ، و ذلك بممارسة الضغط عليها سواء لتخفيض مجال الاختلاف بينهم أو لإيجاد حلولا عملية لبعض المشاكل التي تعرض عليها ، و تقوم لجنة تداول الأوراق المالية بنشر متطلباتها و آراءها المحاسبية بعدة صور و منها:

- نشرات التقرير المالي .
- تعليمات و نماذج لإعداد القوائم المالية.
- قراراتها في الحالات التي تعرض عليها.

* المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) American Institute of

(Accountant Certified Public): تم إنشاؤه سنة 1887 ، هو ليس هيئة لإعداد

المبادئ و المعايير المحاسبية بل هو هيئة مهنية تجمع الخبراء المحاسبين و المراجعين ، يقوم بنشر مقترحاته و تفسيراته للحلول العملية لبعض المشاكل المحاسبية ، و لقد كانت جهوده حيوية لعملية وضع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فعلى سبيل المثال سنة 1930 قام بتشكيل لجنة خاصة للتنسيق مع بورصة نيويورك في الأمور التي تهم المحاسبين والمستثمرين و البورصة ، تمثلت الأهداف الأساسية لهذا المجلس فيما يلي :

* وضع مبادئ محاسبية مكتوبة.

* تحديد الممارسات المحاسبية الصحيحة.

* تضييق مجالات الاختلاف و عدم التناغم و الاتساق في الممارسة المحاسبية.

* مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) Financial Accounting

Standards Committee

تتركز مهمته الأساسية في وضع و تحسين معايير المحاسبة و التقرير المالي لإرشاد و توجيه الجمهور العام الذي يضم مصدري و مراجعي و مستخدمي المعلومات المالية ، ولقد أيقنت مختلف هذه الأطراف أن الطريقة الأكثر كفاءة للتأثير على المعايير التي تحكم الممارسة المحاسبية هي المشاركة في صياغتها ، أو عن طريق الضغط على واضعيها سواء عند إعداد معايير لأول مرة أو لتعديل القديمة ، ويبين الشكل التالي مختلف الأطراف الضاغطة و التي تؤثر على عمل المجلس لأنها ستتأثر هي بدورها بالمعايير المحاسبية التي يصدرها المجلس: